القياس والإفصاح المحاسبي للعملات المشفرة في ظل المعيار المحاسبي IFRS
Measurement and disclosure of cryptocurrencies in the light of accounting standards IFRS

أمينة عبد العزيز عبد المجيد عبد الهادي
باحثة ماجستير
قسم المحاسبة والمراجعة كلية تجارة جامعة قناة السويس

تحت اشراف

أ.د/ مصطفي علي الباز
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة جامعة قناة السويس

د/ سمر منصور السباعي
مدرّس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة جامعة قناة السويس

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة العملات الرقمية والمشاكل التي تواجه تداولها ومخاطر الاستثمار فيها، وكذلك مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عنها ودراسة النماذج المقترحة للمحاسبة عنها وتقديم النموذج الملائم لذلك، وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- وجود قصور في الإطار الحالي للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).
- تؤثر طبيعة نشاط المنشأة والجوهر الاقتصادي لاستخدام العملات الرقمية المشفرة على النموذج المحاسبي المستخدم للمحاسبة عنها.

- يؤثر القياس والإفصاح المحاسبي عن العملات الرقمية المشفرة علي جودة المعلومات المحاسبية.

Abstract:

This research aims to study the nature of digital currencies, the problems facing its trading and the risks of investing in it, accounting measurement and disclosure problems, study the proposed models for accounting for them, and provide the appropriate form for that, the research reached the following results:

- There are deficiencies in the current cryptocurrency accounting framework in light of the International Financial Reporting Standards (IFRS).
- The nature of the enterprise's activity and the economic essence of the use of cryptocurrencies affect the accounting model used to account for them.
- Accounting measurement and disclosure of cryptocurrencies affects the quality of accounting information.

مقدمة:

يشهد العالم تطورات كبيرة ومتسارعة في المجال التقني والتكنولوجي، هذه التطورات تدفع الجميع إلى التفكير في كيفية تطوير تخصصه العلمي والعملي ليواكب هذه التطورات ونتيجة لهذه التطورات وثورة المعلومات ظهرت وسائل وآليات جديدة اثرت على بيئة الأعمال الاقتصادية والمالية، حيث ظهرت التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية من خلال البنوك والمنظمات المالية الدولية، ثم ظهرت النقود الرقمية.

والعملات الرقمية هي عملات متاحة في شكل رقمي مشفر فقط وليس لها وجود مادي، وهي عملات لامركزية وهذا يعني أنه لا تملك أي حكومة أو مؤسسة التحكم في إنتاج المزيد منها،
ولا توجد هيئة أو جهة رسمية مسئولة عن إصدارها، وقد استحوذت العملات الرقمية على فكر البعض وأثارت مخاوف البعض، لكن الكل يجمع على انها ثورة تقنية سوف تغير من طبيعة الأموال وسوف تؤثر على المؤسسات المالية في العالم وعلى طريقة عملها.

الإجراءات المنهجية والدراسات السابقة:

أولاً: الإجراءات المنهجية:

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من اهمية النقود التي تعد المعيار الرئيسي للقيمة في الحياة الاقتصادية، حيث تقوم بدور الوساطة المالية في كافة المعاملات التجارية، وهي إحدى الظواهر الاجتماعية التي تطورت تطورًا كبيرًا من حيث الشكل والمضمون، والعملات الرقمية هي انعكاس لمدي التقدم التكنولوجي، وهي صورة متطورة من النقود تتطلب استخدام طرق إلكترونية حديثة للتعامل معها، وهي عملات افتراضية غير ملموسة يتم تداولها من خلال شبكة الإنترنت، وانتشار التعامل بهذه العملات سوف يغير من شكل وطبيعة المعاملات المالية في معظم المؤسسات المالية على مستوي العالم، وسوف يؤثر علي بيئة الأعمال وعلي الإطار المحاسبي الحالي،

بالإضافة إلى عدم وجود معيار محاسبي دولي للمحاسبة عنها مما يؤدي إلى اختلاف المعالجات المحاسبية لها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة العملات الرقمية والمشاكل التي تواجه تداولها ومخاطر الاستثمار فيها، وكذلك مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عنها ودراسة النماذج المقترحة للمحاسبة عنها وتقديم النموذج الملائم لذلك.

مشكلة البحث:

لا يوجد معيار محاسبي صادر عن (IFRS) ولا يوجد أي إرشاد محدد للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة، لذا فان مشكلة البحث تتمثل في اختيار النموذج المحاسبي الملائم للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١- هل يوجد نموذج محاسبي ملائم يمكن استخدامه للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)؟

٢- هل الإطار المحاسبي الحالي يلبي متطلبات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)؟

٣- هل القياس والإفصاح المحاسبي عن العملات الرقمية المشفرة يؤثر علي جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)؟

فرضيات البحث:

من خلال مشكلة البحث واهدافه يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد قصور في الإطار الحالي للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

الفرضية الثانية: يوجد أثر لطبيعة نشاط المنشأة والجوهر الاقتصادي لاستخدام العملات الرقمية المشفرة على النموذج المحاسبي المستخدم للمحاسبة عنها.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير للقياس والإفصاح المحاسبي عن العملات الرقمية المشفرة علي جودة المعلومات المحاسبية.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة طبيعة وخصائص العملات الرقمية المشفرة والمعوقات التي تواجه تداولها والاستثمار فيها والافاق المستقبلية لها بهدف التأصيل النظري لموضوع الدراسة، وكذلك دراسة مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عنها وتحليل النماذج المقترحة للمحاسبة عنها وترشيح النموذج الملائم لذلك.

خطة البحث:

تحقيقًا لأهداف البحث واستشفاف فرضياته تم تقسيمه إلى التالي:

المبحث الأول: الإطار العام للعملات الرقمية.

المبحث الثاني: مشكلات القياس والاعتراف للعملات الرقمية.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

- **دراسة شحاته ٢٠٢٢**[١] "محددات الإفصاح المحاسبي عن العملات الرقمية كمرتكز لتعزيز القيمة السوقية لأسعار الأسهم بالبيئة المصرية - بين واقع الهيمنة الرقمية وغياب الأطر المحاسبية"، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل محددات الإفصاح عن العملات الرقمية كأحد تقنيات التكنولوجيا المالية، وتقييم مدى تأثير هذا الإفصاح على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الإلكترونية في ظل متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS، كمرتكز

(١) شحاته، محمد موسي علي، "محددات الإفصاح المحاسبي عن العملات الرقمية كمرتكز لتعزيز القيمة السوقية لأسعار الأسهم بالبيئة المصرية - بين واقع الهيمنة الرقمية وغياب الأطر المحاسبية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، مارس ٢٠٢٢.

لتعزيز القيمة السوقية لأسعار أسهم الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العلمية والميدانية أهمها:

- أن توحيد الأسس المحاسبية المتبعة لقياس العملات الرقمية وسياسات الإفصاح عنها تُسهم في تحقيق العرض العادل لأنشطة المنشأة، وتحسين فهم أهمية هذه العملات وتأثيرها على المركز المالي للمنشأة ونتيجة أدائها وتدفقاتها النقدية.
- يُسهم الإفصاح عن منهجية إدارة مخاطر العملات الرقمية وإحكام الرقابة عليها في تعزيز القيمة السوقية للأسهم.
- الإفصاح عن العملات الرقمية يُقدم تأكيدات موضوعية للمستثمرين بشأن صحة ودقة الارقام والبيانات الموجودة بالتقارير الماليـة، والحد من حالات الغش والاحتيال، وممارسات إدارة الارباح من قبل الإدارة.
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن طبيعة ومحددات العملات الرقمية كأحد تقنيات التكنولوجيا المالية، وتداعيات استخدامها بالصفقات الإلكترونية على الاطر والممارسات المحاسبية، وكذلك وجود اختلافات بشأن متطلبات الإفصاح عن العملات الرقمية.
- تبين وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمحددات الإفصاح عن العملات الرقمية كأحد تقنيات التكنولوجيا المالية على تغيرات أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية المصرية.
- وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمحددات الإفصاح عن العملات الرقمية على ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

- **دراسة عبد التواب ٢٠١٩**[١] "مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) دراسة نظرية ميدانية، وهدفت إلى دراسة وتحليل مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء الإطار المحاسبي الحالي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) : ويشتق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:
  - تحديد ماهية وطبيعة العملات الرقمية المشفرة.
  - تحديد مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة.
  - تحديد النموذج المحاسبي الملائم للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد اتفاق حول نموذج محاسبي محدد للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة، حيث اختلفت الآراء من قبل الباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية حول تصنيف تلك العملات من حيث اعتبارها نقدية أو ما في حكمها، أو اعتبارها أصل مالي بخالف النقدية، أو اعتبارها أداة استثمار، أو اعتبارها أصل غير ملموس أو اعتبارها مخزون سلعي، وهو ما قد يعني احتمال ظهور فئة جديدة من الأصول، كما أشارت نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية إلى قبول فروض البحث، حيث تم القبول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بشأن وجود قصور في الإطار الحالي للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية، وكذلك القبول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بشأن أن تعدد نماذج الأعمال والنشاط المعتاد للمنشآت وطبيعة الجوهر الاقتصادي للمعاملة يؤدي إلى تعدد نماذج المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة.

(١) عبد التواب محمد عزت "مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) دراسة نظرية ميدانية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد ٢٣، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٩.

- **دراسة عبده ٢٠٢٢**[١] "المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحول الرقمي - دليل تطبيقي وميداني في بيئة الأعمال المعاصرة" وهدفت إلى دراسة وتحليل المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحول الرقمي، من خلال صياغة إطار فكري منظم يؤسس مفهوما علميا للأصول الرقمية، والتعرف على أوجه قصور الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS في المحاسبة عن الأصول الرقمية ومدي الحاجة إلى تطوير هذا الإطار، وذلك من خلال مناقشة الاعتراف والقياس والإفصاح عن تلك الأصول، بالإضافة إلى التعرف على مدي تأثير الأصول الرقمية على الفروض المحاسبية، وكذلك أهم تحديات مراجعة الأصول الرقمية، وتقديم أدلة عملية حول الأصول الرقمية في بيئة الأعمال المعاصرة، وتوصلت الدراسة إلى صياغة مفهوم علمي يعرف الأصول الرقمية، وتعدد المخاطر المحيطة بالأصول الرقمية، كما أسفرت الدراسة على اتفاق آراء المستقصي منهم حول قصور الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS في المحاسبة عن الأصول الرقمية والحاجة إلى تطوير هذا الإطار، وكذلك اتفاق آراء المستقصي منهم حول وجود تأثير للأصول الرقمية على الفروض المحاسبية وبخاصة تهديد فرض الاستمرارية، وكذلك اتفاق آراء المستقصي منهم حول مواجهة مهنة المراجعة العديد من التحديات المتعلقة بمراجعة الأصول الرقمية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المفاهيم المحاسبية وإصدار معايير محاسبة ومراجعة جديدة تلائم طبيعة الأصول الرقمية.
- **دراسة محمد ٢٠١٩**[٢] "إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي والضريبي للعملات الرقمية" وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعامل في العملات الرقمية في مصر والمعالجة المحاسبية للمعاملات التي تتم في العملات الرقمية،

(١) عبده، أحمد عبد الله خليل، "المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحول الرقمي - دليل تطبيقي وميداني في بيئة الأعمال المعاصرة" **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية**، كلية التجارة جامعة دمياط مصر، المجلد الثالث، العدد الثاني الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٢.

(٢) محمد، كريمة حسن محمد، إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي والضريبي للعملات الرقمية، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٩.

وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على اعتبار عمولة بيع أو شراء العملات الرقمية مصدر للإيرادات الذي يؤثر في القوائم المالية بالنسبة لشركات الوساطة المالية، بالنسبة للشركات التي تقبل العملات الرقمية كمقابل لبيع السلع والخدمات، وأوصى البحث بضرورة وضع إطار قانوني دولي لإصدار العملات الرقمية للحد من الإعداد الهائلة من العملات الرقمية والتي تثير العديد من المخاوف والمخاطر في التعامل بالعملات الرقمية.

- **دراسة عبد الرحمن ٢٠٢٣**[١] "أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن العملات الافتراضية المشفرة على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية وطبيعة العملات الرقمية المشفرة والية عملها والتحديات التي تقف امام المحاسبة عنها خاصة مع عدم وجود معيار محاسبي يوضح المعالجات المحاسبية لها، وقد توصلت الدراسة إلى التالي:
  - تعدد أسباب اقتناء العملات الرقمية المشفرة والحصول عليها من قبل المنشآت.
  - لا يوجد معيار دولي خاص بالعملات الرقمية الافتراضية المشفرة ينص بشكل صريح عن كيفية المعالجة المحاسبية لها.
  - يوجد تعدد في الآراء حول تصنيفات العملات الرقمية المشفرة أدى إلى وجود تعدد في النماذج المحاسبية المستخدمة.
  - يساعد الإفصاح عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء معايير IFRS إلى استخدام أسس وسياسات محاسبية مماثلة بالنسبة للعمليات المتشابهة.

(١) عبد الرحمن، زينب خلف أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن العملات الافتراضية المشفرة على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف - مصر، العدد الأول ٢٠٢٣.

المبحث الأول: الإطار العام للعملات الرقمية:

نتيجة للتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والتقنيات الحديثة ظهرت وسائل وآليات جديدة اثرت على بيئة الأعمال الاقتصادية والمالية، حيث ظهرت التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية من خلال البنوك والمنظمات المالية الدولية، ثم ظهرت النقود الافتراضية والتي تعد أحد اشكال النقود الرقمية، وهي عبارة عن عملة إلكترونية يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت فقط وليس لها وجود مادي، ولا توجد هيئة أو جهة رسمية مسئولة عن إصدارها، ويتم استخدامها في عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت.

مفهوم العملات الرقمية:

عالم المال والأعمال يتطور بخطى واسعة وسريعة في اتجاه الاقتصاد المشفر الذي يعتمد على العملات المشفرة، ويوجد العديد من المصطلحات تستخدم للتعبير عن النقد منها العملات الرقمية والعملات الإلكترونية والعملات الافتراضية والعملات المشفرة، وهناك فروق بين المصطلحات المستخدمة للتعبير عن النقد الرقمي وبين النقود الإلكترونية نوضحها فيما يلي:

العملات الإلكترونية:

هي النقود التي يتم تخزينها في الحسابات المصرفية والبنوك وكذلك البنوك الإلكترونية ورصيد المتاجر الإلكترونية والتي تعرض لك المبلغ بالعملة المحلية أو العملات العالمية وتأخذ بهذه الحالات شكلا إلكترونيًا.

العملات الافتراضية أو الرقمية:

عرف البنك المركزي الأوروبي عام ٢٠١٢ العملة الافتراضية بأنها "نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة وعادة ما يسيطر عليها المطورين، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين"، كما عرفتها وزارة الخزانة الأمريكية في عام ٢٠١٣ بأنها "وسيلة للتبادل تعمل كعملة في بعض البيئات، ولكنها لا تملك

جميع خصائص العملة الحقيقية"، وتوجد تعريفات متعددة للنقود الافتراضية نورد منها ما يلي:

- هي عملة افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي، فهي تمثيل رقمي للقيمة النقدية صادر عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية، وتستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول الطوعي لها.
- هي عملة رقمية افتراضية ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي، منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو اي إدارة رسمية دولية، ويتم استخدامها عن طريق الإنترنت في عمليات الشراء والبيع وتحويلها إلى عملات اخري، وتلقي قبولا اختياريا لدي المتعاملين فيها.
- تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدي اشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونيًا.
- هي تمثيل رقمي للقيمة يصدر بواسطة مطورين خاصين باعتباره وحدة حسابية، ويمكن الحصول عليه وتخزينه والوصول إليه والتعامل به إلكترونيًا، ويستخدم لمجموعة متنوعة من الأغراض عند اتفاق طرفين على استخدامه.

العملات المشفرة:

هي شكل من أشكال العملات الرقمية التي تسمح بإجراء عمليات شراء عبر الإنترنت، وتشمل مجموعة متنوعة من العملات الرقمية ولكنها مشفرة ولها نظامها الخاص، وتستند في عملها على تقنية البلوك تشين التي تسمح بتشفير العملة وتجعل من الصعب قرصنتها ونسخها، كما أنها تقضي على وجود طرف ثالث في تسييرها وتعتمد فقط على المرسل والمستقبل.

من خلال استعراض مفهوم المسميات المختلفة للعملات الرقمية يتضح ان العملات الرقمية والعملات الافتراضية والعملات المشفرة جميعها مسميات لنوع من العملات المتاحة بشكل رقمي فقط من خلال شبكة الإنترنت وتتضمن مفهوم واحد ويمكن تعريفها بأنها "قيمة رقمية مشفرة تمثل عملة افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي، وليس لها وجود مادي وغير خاضعة لأي سلطة رسمية، وتصدر بواسطة مطورين ويتم تداولها إلكترونيًا" وسوف يتم استخدام مسمي العملات الرقمية خلال مناقشة الجوانب المتعلقة بتلك العملات في هذا البحث.

خصائص العملات الرقمية:

تتسم العملات الرقمية بعدة خصائص أهمها ما يلي:

- **عملات عالمية:** فالعملات الرقمية لا ترتبط بنطاق جغرافي معين، ولا تنتمي لدولة معينة.
- **عملات افتراضية:** العملات الرقمية عبارة عن قيمة رقمية ليس لها وجود مادي ملموس.
- **عملات غير نظامية:** العملات الرقمية لا تخضع لأي جهة رسمية أو مؤسسية ولا تصدر عن سلطات نقدية.
- **التبادل دون وسيط:** تتم عمليات تبادل العملات الرقمية بصورة مباشرة من شخص إلى شخص دون الحاجة إلى بنك وسيط.
- **سرية المعاملات:** لا تستطيع الجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التي تتم بواسطتها.
- **عملات بدون غطاء:** العملات الرقمية غير مغطاة بأصول لعدم صدورها عن البنوك المركزية.

مميزات العملات الرقمية:

تتميز العملات الرقمية بعدة مميزات نورد أهمها فيما يلي:

- **انخفاض الرسوم:** لا توجد رسوم على نقل أو تحويل العملات الرقمية حيث يتم تحويل رمز العملة من محفظة البائع إلى محفظة المشتري فقط، كما لا توجد فروق أسعار صرف لتلك العملات كما هو متبع في أنظمة العملات التقليدية.
- **السرعة الفائقة:** يمكن نقل القيمة خلال عمليات التبادل بطريقة سريعة عبر شبكة الإنترنت إلى أي مكان وفي أي وقت.
- **اللامركزية**: وتتيح هذه الميزة للنقد الرقمي حرية الحركة والتداول حول العالم دون الالتزام بقوانين أو الخضوع لجهات منظمة أو بنوك مركزية.
- **الخصوصية**: لا يمكن مراقبة عمليات تداول النقد الرقمي أو التدخل فيها أو الاطلاع على اية حسابات للمتعاملين.
- **الشفافية**: يمكن لأي متداول في النقد الرقمي الاطلاع على حركة المحافظ الأخرى ومعرفة محتوياتها وحركة انتقال العملات بين المحافظ، دون معرفة هوية المتداولين.
- **الحماية**: جميع العمليات المالية التي تتم على النقد الرقمي يتم حفظها في كتل وتوزيعها على الملايين من أجهزة الحاسب حول العالم لحمايتها من الاختراق.

مخاطر الاستثمار في العملات الرقيمة:

يوجد قلق عالمي من نمو استخدام العملات الرقمية، والقلق ليس فقط في مخاطر الاستخدام غير المشروع، لكن هناك قلق من تهديد استقرار القطاع المالي والمصرفي وتهديد الاستقرار النقدي وعدم سيطرة البنوك المركزية على إدارة السيولة، والتعامل بالعملات الرقمية لا يخضع إلى معايير مرتبطة بعوامل اقتصادية بل تخضع لحالة غير منطقية من العرض والطلب وربما تكون حالة وهمية، والعملات الرقمية محاطة بالعديد من المخاطر والعيوب نورد اهمها فيما يلي:

١ـ مخاطر تقنية (التهديدات الإلكترونية):

العملات الرقمية يتم تداولها من خلال منصات بواسطة برامج تقنية من خلال شبكة الإنترنت، وهذه البرامج والمنصات عرضة لعمليات القرصنة، وقد حدثت عدة

اختراقات لبعض المنصات واخرها اختراق منصة بينانس وهي واحدة من أكبر منصات العملات الرقمية في العالم من حيث الحجم، حيث تم سرقة حوالي ٤٠ مليون دولار من العملة الرقمية، واكتشفت سرقة أكثر من ٧ آلاف قطعة بتكوين، وتعد القرصنة تهديد دائم للمتعاملين في العملات الرقمية.

٢- مخاطر عدم وجود لوائح تنظيمية:

سوق العملات الرقمية مازال سوق جديدة في النظام المالي، ولم يتم تنظيم هذا السوق في معظم دول العالم، فهناك مخاطر في التعامل في العملات الرقمية في دول ليس بها تنظيم للسوق الرقمي، حيث لا يوجد قانون يُقر العملات الرقمية، لذا يعتبر عنصر اللوائح التنظيمية من أكثر مخاطر العملات الرقمية في العالم، ويتجنب العديد من المستثمرين الدخول في ذلك السوق.

٣- مخاطر عدم القبول العام:

يوجد انقسام كبير حول العالم بين مؤيد ومعارض للعملات الرقمية، حيث تؤيد بعض الدول التعامل بهذه العملات بينما تحارب دول أخرى انتشارها، وهذا الانقسام يعرض المستثمرين إلى مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى خسارة اموالهم بالكامل.

٤- مخاطر اقتصادية ودولية:

إن تنامي استخدام العملات الرقمية خاصة التحويلات عبر الحدود، سوف يؤدي إلى تداعيات على استقرار القطاع المالي والمصرفي للدول، ويفرض تحديات على البنوك المركزية، ويهدد الاستقرار النقدي نتيجة لعدم السيطرة على كمية النقد المعروض، ومن وظائف النقود أنها وسيلة مبادلات ومخزن للقيمة ومقياس لقيمة السلع والخدمات وتتصف بالقبول العام، والنقود الرقمية لا تستطيع القيام بتلك الوظائف، الأمر الذي يقلل من دورها كوحدات نقدية ويفقدها صفة العملات النقدية.

٥- مخاطر تقلبات الأسعار:

تشهد العملات الرقمية حالة غير طبيعية من تقلب الأسعار، ويعتبر تقلب أسعار العملات الرقمية أهم المخاطر التي تواجهها، ويرجع ذلك إلى طبيعة السوق

غير المنظمة، فمن السهل التلاعب في الأسعار حيث تستطيع منصة تداول العملات الرقمية أن تقوم بالتلاعب في الأسعار بهدف وهم المستثمرين في الانضمام إليها.

وفي العملات الرقمية لا توجد اسس أو معايير واضحة يتم على أساسها تقييم الأسعار، كذلك لا يوجد إفصاح كافي عن المعلومات المتعلقة بها من حيث حجم ا الطلب أو حجم العرض أو حجم الاستخدام في المبادلات التجارية، ولا توجد تقارير تصدر عن جهات رسمية يمكن الاعتماد عليها في تقييم أسعار تلك العملات أو في اتخاذ قرار الاستثمار فيها، الامر الذي يُعرض المستخدمين والمستثمرين في العملات الرقمية إلى مخاطر المضاربة على تلك العملات والتي تؤدي إلى تذبذب كبير في الأسعار، كذلك عدم تمكينهم من اتخاذ قرارات صحيحة.

٦- المخاطر القانونية:

غالبية دول العالم لا تسمح حاليا بتداول العملات الرقمية أو التعامل بها، وبعض الدول اعتبرت التعامل بها مخالف للأنظمة، كما حذرت دول اخري مواطنيها من التعامل فيها لعدم وجود ضوابط لها، وبذلك لا يتوافر إطار حماية قانوني للمتعاملين في العملات الرقمية.

٧- مخاطر الاستخدامات غير المشروعة:

العملات الرقمية هي عملات مشفرة يتم تسجيل المعاملات والتعريف بهوية المستخدمين فقط من خلال عناوين رقمية افتراضية تصدرها أنظمة التعامل بالعملات الرقمية، والتي لا يمكن أن تعكس الهوية الحقيقية للمتعاملين، والتعامل في العملات الرقمية يتم في سرية كاملة دون الإفصاح عن هوية المتعاملين، ويتم من خلال وسائل تقنية عبر شبكة الإنترنت، ولا يخضع لرقابة أي جهة أو سلطة بخلاف طرفي التعامل، هذه الآلية تساعد على ارتفاع معدل الجريمة من خلال استخدام النقد الرقمي في عمليات غير مشروعة.

من خلال استعراض المشكلات والمخاطر التي تواجه المتعاملين في سوق العملات الرقمية، نعتقد انه في حالة عدم وجود حلول جذرية لتلافي تلك المخاطر

وعلاج المشكلات التي تواجهها سوق العملات الرقمية، فان ذلك سوف يحد من الافاق المستقبلية لها ويحد من انتشارها.

مستقبل العملات الرقمية:

التنبؤ بمستقبل العملات الرقمية امر بالغ الصعوبة، حيث يوجد العديد من التهديدات والمخاطر التي تؤثر على سوق العملات الرقمية في الوقت الحالي وتجعل الرؤية المستقبلية ضبابية، بالإضافة إلى حاجة السوق إلى مزيد من التنظيم والتقنين واللوائح التي تنظم عمليات التداول وتحمي حقوق المستخدمين، وقد بدأت نظرة العالم تتغير بالنسبة للعملات الرقمية بعد ان أثبتت أنها واقع وتحولت إلى طريقة لسداد المدفوعات العابرة للحدود، وتتجه المؤسسات الدولية والبنوك المركزية في العالم نحو الاعتراف الرسمي بها، لكن دون تصور واضح لما يمكن أن تتفق عليه دول العالم بخصوص هذه العملات، كما ان هناك عدد من الشركات أصبحت تقبل التعامل بالعملات الرقمية، مثل متاجر التجزئة والمطاعم وبعض الفرق الرياضية الكبرى التي أبرمت شراكات مع شركات صرافة عالمية تتعامل بهذه العملات.

١ـ النظرة المستقبلية لبعض الشركات والمؤسسات المالية:

- **صندوق النقد الدولي:**

أفاد نائب المستشار العام في إدارة الشؤون القانونية التابعة لصندوق النقد الدولي، ان هناك دراسات تجرى حول استخدام العملات الرقمية في الدفع بين الدول أو التعاملات العابرة للحدود، وقال إن ما يحد إتمام تلك الخطوة هو عدم إمكانية تطبيق قاعدة معرفة العميل وكذلك مكافحة الأعمال غير المشروعة على سوق العملات الرقمية، حيث تتم العمليات فيه دون الإفصاح عن هوية المتعاملين، وأكد علي ضرورة تنظيم ثلاث مجالات للحفاظ على النظام المالي وزيادة ثقة الحكومات في استخدام العملات الرقمية بين الدول في أغراض مشروعة، و وهذه المجالات هي تشريعات الإصدار وتشريعات التداول واستخدام العملات الرقمية في الدفع.

- **بنك إنجلترا المركزي:**

أعد بنك إنجلترا ورقة عمل توضح احتمالات مختلفة من المخاطر وقضايا الاستقرار المالي للعملات الرقمية الصادرة عن بنك انجلترا المركزي، والورقة انشأت ثلاثة نماذج من العملات الرقمية الصادرة عن بنك انجلترا المركزي، اعتمادًا على القطاعات التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى العملات الرقمية الصادرة عنه، حيث يقتصر الوصول إليها على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.

- **مصرف الإمارات ومؤسسة النقد السعودي:**

صدر بيان مشترك عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومؤسسة النقد العربي السعودي أن البنوك المركزية في بعض الدول بدأت تنفيذ مشاريع تجريبية لاستكشاف أبعاد تقنيات سلاسل الكتل "بلوك تشين" والسجلات الموزعة المستخدمة في تداول العملات الرقمية، ولذا تم إطلاق مشروع "عابر" لإصدار عملة رقمية إلكترونية بشكل تجريبي ومحصورة في التداول بين عدد من بنوك البلدين، وقال البيان إن مؤسسة النقد ومصرف الإمارات المركزي كانت لديهما الرغبة ذاتها في تجربة هذه التقنيات للتعرف إليها ومعرفة كيفية الاستفادة منها.

- **وكالة الرقابة المصرفية الأوروبية:**

أصدرت وكالة الرقابة المصرفية الأوروبية تحذير رسمي إلى المتعاملين الذين يستخدمون العملات الرقمية إلى احتمالية حدوث خسائر عن التعامل بها نتيجة للمخاطر التي تحيط باليات التعامل، وأن مسئولية خسارتهم المحتملة ستكون على عاتقهم.

٢- النظرة المستقبلية لبعض الدول:

- **السلفادور:**

هي أول دولة في العالم تتبني البيتكوين كعملة محلية لها، وبدأت العملة الرقمية في التداول بشكل قانوني في البلاد، نظرا للتكلفة الباهظة التي تتحملها

الحكومة عند تصدير الدولارات نقدًا وإحضارها إلى البلاد من الولايات المتحدة، لذلك فإن اعتماد البيتكوين أرخص بكثير بالنسبة لها.

- **تشيلي:**

قال رئيس البنك المركزي التشيلي إن البنك المركزي التشيلي سيقرر خلال عام ٢٠٢٢ استراتيجية لإمكانية طرح عملته الرقمية الخاصة، حيث يسعى صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم لمواكبة العملات المشفرة سريعة الانتشار، وقال رئيس البنك المركزي إنه شكل مجموعة عمل رفيعة المستوى لدراسة استراتيجية متوسطة الأجل لسك "بيزو رقمي" في محاولة لتلبية احتياجات صناعة مدفوعات تزداد صعوبة.

- **الصين:**

قال البنك المركزي الصيني إنه سيستكشف مدفوعات عابرة للحدود باليوان الرقمي، كما يرغب في مناقشة وضع معايير عالمية للعملات الرقمية الإلزامية من أجل التطوير المشترك للنظام النقدي العالمي، وقال البنك إنه سيعزز أمن البيانات وحماية المعلومات الشخصية بينما يمضي قدما في اختبار محلى لليوان الرقمي، وتعد الصين في مركز الصدارة ضمن سباق عالمي لإطلاق البنوك المركزية لعملات رقمية وتختبر الليوان الرقمي في مدن رئيسية من بينها شنتشن وبكين وشنغهاي لكنها لم تحدد جدولاً زمنياً للتطبيق الرسمي، ويعتقد العديد من المحللين أن الليوان الرقمي سيعزز مركز العملة العالمي في الوقت الذى تسعى فيه الصين لكسر هيمنة نظام التسوية بالدولار.

- **بريطانيا:**

يعمل وزير المالية البريطاني على خطة لتطوير عملة رقمية جديدة تحمل اسم بريتكوين، لتحل محل الأوراق النقدية خاصة فيما يتعلق بالمعاملات عبر الإنترنت، وهذه الخطوة ستمثل أكبر اضطراب في النظام النقدي، حيث يسعى بنك إنجلترا لتأسيس مكافئ رقمي مباشر للنقود المادية ويتولى السيطرة عليها بنفس طريقة الجنيه

الإسترليني، ويحذر النقاد من أن النسخة الرقمية من الجنيه يمكن أن تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار المالي مما يجعل من الصعب على البنك تنظيم الاقتصاد بسياسات نقدية مثل تحديد أسعار الفائدة.

- **جمهورية مصر العربية**:

استخدام العملات الرقمية في مصر خطوة سابقة للأوان في ضوء التحديات والمخاطر المرتبطة بمثل هذه التعاملات، ولا سيما التعقيدات الناشئة عن عدم وجود تشريعات ولوائح محلية ذات صلة تنظم التعاملات التي هي بطبيعتها تتم عبر عدة دول وتحيط بها مخاطر مرتفعة، وكذلك غياب الحماية التي يوفرها البنك المركزي للمتعاملين بالعملات الرقمية، وقد نفى البنك المركزي المصري دراسة السماح بتداول عملة "البتكوين" داخل القطاع المصرفي المصري في ضوء حجم المخاطر الكبيرة المرتبطة بالعملات الرقمية.

- **المملكة العربية السعودية:**

أفاد أمين عام الأمانة السعودية في مجموعة العشرين خلال فعاليات القمة العالمية للحكومات، أن المملكة العربية السعودية ماضية في تطوير البنية التحتية الرقمية للارتقاء بخدمات الإنترنت والاتصالات الرقمية والاستخدام المتطور للعملات الرقمية لتصبح رائدة في هذا المجال، ويتطلع إلى أن تصبح السعودية أحد الكيانات الرائدة في الاقتصاد الرقمي، وقال إن السعودية ضخت استثمارات كبيرة في إعداد بنية تحتية رقمية متطورة، حيث تهدف القطاعات الاقتصادية والمالية السعودية إلى احتلال مراتب متقدمة عالمياً في كل القطاعات من خلال التكنولوجيا الرقمية، وربط كل الخدمات إلكترونيا وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام الخاص لأهمية ذلك في الاقتصاد الرقمي.

مستقبل الاستثمار في العملات الرقمية:

من خلال استطلاع النظرة المستقبلية لبعض الشركات والمؤسسات المالية بعض الدول، وكذلك دراسة مؤشرات تداول العملات الرقمية الشهيرة خلال الفترة

الاخيرة، بالإضافة إلى المخاطر التي تواجه المستثمرين في تلك العملات، فانه يمكن الوصول إلى ما يلي:

- استطاعت العملات الرقمية الصمود خلال المرحلة الاولي الصعبة من ظهورها، وهذا يدل على إمكانية نموها وصولها إلى مرحلة التبني الرسمي، وستكون هذه هى نقطة انطلاق هذه العملات ووصولها إلى قطاع كبير من المستخدمين.
- تضع الحكومات والهيئات التنظيمية والبنوك المركزية في معظم دول العالم اساليب وخطط جديد تجاه الأصول الرقمية، وهذه الخطط تتطلب تمويل كبير قد يسبب بعض الصعوبات التمويلية في البداية، والاتجاه الحالي ليس في كيفية إيقاف عالم العملات الرقمية أو التصدي له، ولكن في كيفية إدماج تلك العملات أو دفعها للتكامل مع العملات الدولية الأخرى لتظل السيادة النقدية في يد الحكومات، وهذا يعني قبول تلك المؤسسات والحكومات بواقع العملات الرقمية ومحاولة التعايش معها.
- سوق العملات الرقمية يقوم على المضاربة، وتذبذب الأسعار بدرجة كبيرة هي السمة الغالبة على السوق، وهذا التذبذب يُعرض الكثير من المستثمرين إلى خسائر كبيرة، وبما يعني استمرار مخاطر تقلب الأسعار التي تؤثر على المستثمرين في العملات الرقمية.
- عدم وجود رقابة تنظيمية أو لوائح أو قوانين أو ضوابط لسوق العملات الرقمية ومنصات التداول حتى الآن، وفي حالة تنظيم السوق وتقنين أوضاعه سوف يجذب قطاع كبير من المستثمرين الجدد، وهذا ما يحتاجه السوق في الفترة الحالية ليتجاوز العقبات التنظيمية التي تعوق انتقاله إلى مرحلة تالية، وسوف تساعد القوانين التنظيمية للسوق على وصول العملات الرقمية إلى قطاع أكبر من المستثمرين.
- استمرار عدم سماح معظم دول العالم بتداول العملات الرقمية أو التعامل بها، وبعض الدول تعتبر التعامل بها مخالف للأنظمة، وبذلك يستمر خطر عدم توافر إطار حماية قانوني للمتعاملين في العملات الرقمية قائم.

من خلال استعراض المشكلات والمخاطر التي تواجه المتعاملين في سوق العملات الرقمية، نري ان الاستثمار في العملات الرقمية بوضعها الراهن محفوف بالمخاطر، فالسوق تحتاج إلى التنظيم القانوني الذي يحفظ حقوق المتداولين، وايضا يحتاج إلى التنظيم الإداري على مستوي اللوائح والقوانين والضوابط التي تنظم عمل السوق، بالإضافة إلى ضرورة إلزام منصات التداول بتوفر بيانات مالية ختامية للمعاملات يمكن الرجوع اليها للمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار، مع استكمال البنية التقنية اللازمة لحماية المعاملات من عمليات القرصنة والاحتيال، ونعتقد انه في حالة التغلب علي المخاطر والمشكلات التي تواجه تلك المعاملات ستكون عندها الانطلاقة الحقيقية لسوق العملات الرقمية ويكون الاستثمار فيها آمن.

المبحث الثاني: مشكلات القياس والاعتراف للعملات الرقمية:

لا يوجد معيار محاسبي دولي يوضح آلية التعامل مع هذا النوع من العملات، وهناك اختلاف في الآراء فيما يخص القياس والاعتراف لهذه العملات، ويمكن حصر المعالجات المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة في التالي:

- المحاسبة عنها كأصل.
- المحاسبة عنها كنقد أو ما في حكمه.
- المحاسبة عنها كأداة مالية.
- المحاسبة عنها كمخزون.
- المحاسبة عنها كأصل غير ملموس.
- المحاسبة عنها كمصروف مقدم.

ونستعرض في هذا الفصل وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لكل اقتراح من الاقتراحات السابقة.

١ـ المحاسبة عن العملات الرقمية كأصل:

يعرف الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الأصل بانه "مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، والمورد الاقتصادي هو حق لديه القدرة على تحقيق منافع اقتصادية، وانقسمت الآراء في ذلك:

أولاً: المؤيدون:

- الإطار المفاهيمي لم يشترط الوجود المادي للأصل.
- تسيطر المنشاة على العملة الرقمية عند استلامها.
- عند استلام العملة الرقمية كمدفوعات يكون هناك حدث سابق. عند بيع العملة الرقمية أو مبادلتها من المتوقع تحقيق منافع اقتصادية للمنشأة.

ثانياً: المعارضون:

- عدم التأكد حول ما إذا كان من المتوقع ان تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة (شكوك وعدم يقين في تحقيق منافع).

٢- المحاسبة عن العملات الرقمية كنقدية:

معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) "قائمة التدفقات النقدية" عرف النقدية بانها النقد في الخزينة والودائع تحت الطلب، كما عرفها معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) "الادوات المالية" على أنها أصل مالي يمثل وسيلة للمبادلة، بذلك تكون أساس قياس جميع المعاملات والاعتراف بها في القوائم المالية، فيما تعرف النقود من وجهة النظر الاقتصادية على أنها أي شيء مقبول بشكل عام كمقابل للسلع أو الخدمات أو تسوية الديون.

ويتجه معظم كتاب الفكر المحاسبي إلى عدم المحاسبة عن العملات الرقمية كنقدية للأسباب التالية:

- عدم تمتعها بالقبول العام، حيث تعمل في بيئة محدودة.
- وجود سعر صرف لها مقابل عملات فعلية أخرى.
- عدم صدورها عن جهة حكومية أو مؤسسة مالية أو بنك مركزي.
- عدم وجود أي سند قانوني أمام أي سلطة قانونية.
- أنها ليست أساس قياس جميع المعاملات والاعتراف بها في القوائم المالية.

٣- المحاسبة عن العملات الرقمية كمقابل غير نقدي:

يري البعض انه إذا قبلت المنشأة عملة مشفرة مقابل سلع أو خدمات، في هذه الحالة يجب على المنشأة تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) الايراد من العقود مع العملاء، والذي يتطلب في عند استلام مقابل غير نقدي أن تقاس المعاملة على أساس القيمة العادلة للمقابل غير النقدي، وفي حالة عدم امكانية تحديد القيمة العادلة للمقابل غير النقدي يتم القياس بالرجوع إلى سعر بيع السلع أو الخدمات المقدمة للعملاء.

ويبرر أصحاب هذا الرأي ذلك بأن العملات الرقمية ليست مقابل نقدي، استنادًا إلى ما ذكرته شبكة إنفاذ قوانين الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية أن العملة الرقمية المشفرة هي آلية تبادل موجودة في شكل إلكتروني وتعمل في بعض البيئات كمعاملات إلكترونية، وأن العملة الرقمية المشفرة ليس لديها جميع سمات العملة الحقيقية ولا تشكل سند قانوني في أي سلطة قضائية.

٤- المحاسبة عن العملات الرقمية باعتبارها شبه نقدية:

عرف معيار المحاسبي الدولي رقم (٧) "قائمة التدفقات النقدية" ما في حكم النقدية بانها استثمارات قصيرة الاجل عالية السيولة يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ويكون خطر تعرضها لتغير في قيمتها ضئيل.

ويري غالبية كتاب الفكر المحاسبي عدم توافر شروط شبه النقدية في العملات الرقمية للأسباب

التالية:

- تعرض أسعار صرف العملات الرقمية إلى مخاطر تقلبات الأسعار.
- العملات الرقمية ليست قصيرة الأجل.
- وجود بعض القيود على سيولة العملات الرقمية.

٥- المحاسبة عن العملات الرقمية كأداة مالية بخلاف النقدية:

عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأداة المالية بانها أي عقد يُحدث اصلا ماليا لمشروع، والتزام مالي أو اداة ملكية لمشروع آخر، كما عرف الأصل المالي بانه أي أصل يكون عبارة عن:

- نقدية.
- أدوات حقوق الملكية لمشروع آخر.
- حق تعاقدي لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من مشروع آخر، أو حق تعاقدي لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية من مشروع اخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية.
- العقد الذي يمكن تسويته أو ستتم تسويته في ادوات حقوق الملكية بالمنشاة.

ويري البعض عدم تمتع العملات الرقمية بخصائص الاداة المالية للأسباب التالية:

- حائز العملات الرقمية لا يمتلك حق تعاقدي في تلقي النقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخري.
- العملات الرقمية لا تعد أداة حقوق ملكية.
- عدم وجود علاقة تعاقدية يترتب عليها نشأة أصل مالي لدى طرف والتزام أو حق ملكية لدى طرف آخر.

٦- المحاسبة عن العملات الرقمية كاستثمار:

يرى البعض أن العملات الرقمية يمكن المحاسبة عنها كاستثمار في حالة اقتناؤها لهذا الغرض، ويجب إدراج هذه العملات في المحافظ الاستثمارية، ومبررهم في ذلك انه يمكن أن يحقق الاستثمار فيها عائدات كبيرة مع مراعاة المخاطر المحيطة بذلك، فهذه العملات لا تستخدم حاليا كأداة للدفع وإنما تستخدم للمضاربة.

والبعض الأخر يعارض المحاسبة عن العملات الرقمية كاستثمارات مالية أو غير مالية، ومبررهم لذلك عدم وجود أصل مادي للعملات الرقمية وبالتالي لا يمكن

اعتبارها من الاستثمارات غير المالية، كما أن الاستثمارات المالية سواء في الأسهم أو السندات تمثل عقود بين طرفين متوازيين، أما العملات الرقمية فلها طرف واحد فقط.

٧- المحاسبة عن العملات الرقمية كأصل غير ملموس:

عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) الأصول غير الملموسة الاصل غير الملموس بانه أصل قابل للتحديد، وغير نقدي بدون جوهر مادي.

الاعتراف والقياس للأصل غير الملموس:

أ- ويجب الاعتراف بالأصل غير الملموس فقط في الحالات التالية:

- إذا كان من المحتمل إن المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تتعلق بالأصل ستتدفق للمشروع.
- إذا كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق.

ب- يجب على المشروع تقييم احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية باستخدام افتراضات معقولة ومدعومة تمثل أفضل تقدير للإدارة لمجموعة الظروف الاقتصادية التي ستسود على مدى العمر النافع للأصل.

ج- يجب قياس الأصل مبدئيا بمقدار تكلفته.

ويري المؤيدون انه يمكن المحاسبة عن العملات الرقمية كأصل غير ملموس للمبررات التالية:

- العملات الرقمية يمكن فصلها وبيعها أو تحويلها أو مبادلتها بشكل فردي.
- أنها بند غير نقدي لأنها لا تحتفظ بأموال أو أصول مستلمة بمبالغ ثابتة أو قابلة للتحديد.
- ليس لها جوهر المادي.

أما الجانب المعارض للمحاسبة عنها كأصل غير ملموس لديهم المبررات التالية:

- إن معيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) تم وضعه للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة التي تستخدم في توليد التدفقات النقدية، ولم يوضع للتعامل مع العناصر التي يتم حيازتها بهدف المضاربة أو الاستثمار.
- إن الهدف الأساسي للأصول غير الملموسة هو تحقيق إيرادات من النشاط المعتاد للمنشأة، بينما الهدف من العملات الرقمية وسيلة للدفع أو كوسيط لتبادل السلع أو الخدمات أو بغرض الاستثمار.
- أنها لا تمتلك الخصائص الاقتصادية للأصول غير الملموسة.

٨- المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة كمخزون بغرض البيع:

عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) المخزون بأنه:

هو: الأصول التي يحتفظ بها لغايات البيع في سياق النشاط العادي.

هو: الأصول قيد التصنيع لغرض البيع.

هو: الأصول على شكل مواد و لوازم تستهلك في العملية الإنتاجية أو تقديم الخدمة.

ويري المؤيدون لهذا الاتجاه انه يمكن المحاسبة عن العملات الرقمية كمخزون بغرض البيع وذلك للأسباب التالية:

- لا يحتاج المخزون إلى أن يكون في شكل ملموس ولكن يجب الاحتفاظ به بغرض البيع في سياق النشاط المعتاد للمنشأة.

فإذا كانت المنشأة تتاجر في العملات الرقمية فيمكن القول إن تعريف المخزون يكون قد تم الوفاء به، وهذا يتطلب من المنشأة ضرورة توضيح أن نموذج أعمالها للعملات الرقمية متسق مع غرض الاحتفاظ به للبيع في سياق النشاط المعتاد، ويتم ادراج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. أنه يمكن النظر إلى العملة الرقمية كمخزون استناداً إلى ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) والذي أشار إلى وجود مخزون لدى الوسطاء التجاريون (سماسرة شراء أو بيع السلع

سواء لحسابهم أو لحساب الغير)، ويرى مؤيدو وجهة النظر هذه أن العملة الرقمية المشفرة يمكن اعتبارها سلعة تستخدم في التجارة وقابلة للتبادل مع غيرها من السلع، حيث نص معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) على أن السماسرة المتاجرين في السلع الأولية والذين يقومون بقياس المخزون بالقيمة العادلة مخصوماً منها المصروفات البيعية يتم الاعتراف بالتغير في قيمة المخزون في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي حدث فيها ذلك التغير.

وبذلك يمكن معالجة العملات الرقمية كمخزون في الحالتين التاليتين:

- في حالة إذا كانت المنشأة تقوم بشراء العملات المشفرة وتعيد بيعها إلى عملائها يتم معالجة العملات الرقمية المشفرة بطريقة مشابهة للسلع التجارية.
- السلع المحتفظ بها بواسطة الوسطاء التجاريون، حيث يتم اقتناء العملات المشفرة بغرض بيعها في المستقبل القريب وتتولد الأرباح من فرق السعر أو هامش الوسطاء التجاريون، وعلى الرغم من أن العملات الرقمية لا ينطبق عليها تعريف السلع طبقاً للمعيار المحاسبي رقم (٢) إلا أنه من منظور الجوهر الاقتصادي يمكن اعتبارها سلعة وبالتالي ينطبق عليها المعالجة المحاسبية كمخزون.

وهناك اتجاهات أخرى معارضة تنتقد هذه المعالجة من حيث أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) لا يعد اسلوب مناسب للمحاسبة عن العملات الرقمية، لأنه تم وضعه للمحاسبة عن السلع المحتفظ بها للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة ولم يصمم للتعامل مع العناصر المحتفظ بها لأغراض الاستثمار أو العناصر في حكم النقدية التي تستخدم كمدفوعات مقابل السلع أو الخدمات، كما أنه من غير الواضح اعتبار العملات الرقمية سلعة.

٩- المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة كمصروف مدفوع مقدم:

المصروفات المدفوعة مقدماً هي المصروفات المدفوعة خلال الفترة المالية الحالية ولكنها تخص فترة مالية مستقبلية، ولما كانت عملية المقابلة تتطلب تحمل الفترة الجارية فقط بالمصروفات التي تخصها، أما المصروفات التي تخص فترات

أخرى لاحقة فيجب استبعادها من مصروفات الفترة وترحيلها للفترة المتعلقة بها، وعلى هذا الأساس فإن الفترة تحمل فقط بقيمة ما يخصها من المصروف بينما الجزء المقدم من المصروف يظهر في قائمة المركز المالي في جانب الأصول كحق من حقوق المنشأة. والمصروفات المدفوعة مقدما تعطي المنشأة الحق في استلام سلع أو خدمات في المستقبل بدلاً عن النقد أو الأصول المالية أو الحق في بيع وشراء أدوات مالية بشروط مربحة، وإلى الآن العملات الرقمية المشفرة لا تعطي حائزها الحق في استلام سلع أو خدمات في المستقبل، لذا فإن العملات الرقمية المشفرة لا يمكن اعتبارها مصاريف مدفوعة مقدمًا.

١٠- المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء الإرشاد المحاسبى الياباني:

في ١٤ مارس ٢٠١٨ قام مجلس معايير المحاسبة الياباني (ASBJ) بإصدار إرشاداً مؤقتاً بشأن المحاسبة عن العملات الرقمية على النحو المحدد في قانون خدمات الدفع الياباني، وقد تم تعريف العملات الرقمية في قانون خدمات الدفع الياباني على أنها قيمة مملوكة يمكن نقلها باستخدام نظام معالجة بيانات إلكتروني ويمكن أن تكون إما:

- لاستخدامها تجاه أطراف أخرى كوسيلة للدفع ويمكن المتاجرة بها مع أطراف أخرى.
- يمكن استبدالها بعملات أخرى.

ويتضمن نطاق هذا الإرشاد المتطلبات التي تنطبق على المنشأة التي تحتفظ بعملات رقمية لصالحها وكذلك تاجر العملة الرقمية الذي يحتفظ بتلك العملات لصالح عملائه، حيث يتم المحاسبة في المنشأة التي تحتفظ بالعملات الرقمية المشفرة لصالحه اعلى النحو التالي:

- إذا كان هناك سوق نشط للعملة الرقمية، فينبغي قياس هذه العملة باستخدام سعر السوق في تاريخ الميزانية، ويجب الاعتراف بأي فرق مع القيمة الدفترية كمكسب أو خسارة.

- إذا لم يكن هناك سوق نشط للعملة الرقمية، فينبغي قياس هذه العملة على أساس تكلفتها، ومع ذلك إذا كانت قيمة البيع المقدرة أقل من التكلفة فيجب قياس العملة الرقمية باستخدام قيمة البيع المقدرة وينبغي الاعتراف بالفرق مع القيمة الدفترية كخسارة، ولا ينبغي عكس هذه الخسارة في الفترات اللاحقة.

ويتم المحاسبة في المنشأة التي تحتفظ بالعملات الرقمية المشفرة لصالح العملاء على النحو التالي:

يتم الاعتراف بها في تاريخ الإيداع ويقصد به ايداع العميل الرقم الكودي لرصيده من العملة الرقمية كأصل والتزام بسعر السوق، وفي تاريخ إعداد الميزانية يتم المحاسبة عنهم كما لو كانت المنشأة تحتفظ بالعملة الرقمية لحسابها، وعندما تبيع المنشأة عملاتها الرقمية، يجب عرض الربح أو الخسارة الناتج من البيع بالمبلغ الصافي في قائمة الدخل، ويتم احتساب المبلغ الصافي على أساس حصيلة البيع مطروحًا منها تكلفة العملات المباعة.

بعد عرض آراء الفكر المحاسبي حول المعالجة المحاسبية للعملات الرقمية، نجد أن الإطار المحاسبي الحالي بشأن المحاسبة عن العملات الرقمية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) من وجهة نظر البعض يلبي متطلبات المحاسبة عن العملات الرقمية، ومن وجهة نظر البعض الآخر لا يلبي ذلك، حيث يتطلب الأمر إجراء تعديلات على تعريف كل من النقدية وما في حكمها والأصل المالي، كما أن إرشادات المحاسبة الموجودة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) قد لا تقدم معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي التقارير المالية مما يترتب عليه تباين الممارسات المحاسبية الحالية.

وبناء على ما سبق عرضه من مشكلات حول المحاسبة عن العملات الرقمية ونتيجة لعدم الاتفاق بين الباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية حول نموذج محاسبي ملائم للمحاسبة عن العملات الرقمية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) نتيجة تباين أسباب اقتناء العملات الرقمية المشفرة

والحصول عليها، يري الباحثان أن المحاسبة عن العملة الرقمية بوضعها الراهن يتطلب تطبيق مجموعة متنوعة من المعالجات المحاسبية نظرا لأن تلك العملات قد يتم الاحتفاظ بها لأغراض مختلفة من قبل المنشأة، مثال ذلك:

- **استخدامها كوسيط للتبادل.**
- **استخدامها بغرض الاستثمار.**
- **استخدامها كمخزون بغرض البيع لصالح المنشأة أو لصالح الغير.**

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وبعد دراسة الإطار النظري للعملات الرقمية المشفرة ومشكلات القياس والاعتراف بها في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- أن الاستثمار في العملات الرقمية بوضعها الراهن محفوف بالمخاطر.
- لا يوجد أي إفصاح من منصات التداول عن المعلومات المتعلقة بتعاملات العملات الرقمية.
- لا توجد اية لوائح أو نظم تحكم سوق العملات الرقمية.
- لا توجد معايير واضحة لتقييم أسعار العملات الرقمية.
- يقوم سوق العملات الرقمية على المضاربة وليس على عوامل العرض والطلب.
- يوجد تخوف وحذر من غالبية الدول والمؤسسات المالية من تداول العملات الرقمية.
- استطاعت العملات الرقمية الصمود خلال المرحلة السابقة، وبما يعني إمكانية نموها وصولها إلى مرحلة التبني الرسمي.
- المعالجات المحاسبية خلال هذه المرحلة ترتبط بطبيعة استخدام العملات الرقمية حيث تتباين أسباب اقتناء العملات الرقمية المشفرة والحصول عليها.
- عدم توافر الأمان عند التعامل في العملات الرقمية المشفرة قد يؤثر على قدرة المنشاة على الاستمرار وبالتالي التأثير على فرض الاستمرارية.

- التحول الرقمي وظهور مفاهيم جديدة للنقود إضافة إلى عدم وجود غطاء لها له تأثير على فرض وحدة القياس.
- وجود قصور في الإطار الحالي للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والأمر يتطلب مراجعة وتطوير هذا الإطار.
- عدم وجود معيار محاسبي دولي أو ارشاد محاسبي خاص بالمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة.
- عدم وجود اتفاق حول المعالجات المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة نتيجة لاختلاف تصنيف تلك العملات.
- الإفصاح عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يؤدي إلى استخدام أسس وسياسات محاسبية متماثلة للعمليات المتشابهة، مما يوفر المعلومات التي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وبالتالي ينعكس ذلك علي جودة المعلومات المحاسبية.

الخلاصة:

- من خلال نتائج الدراسة تبين وجود قصور في الإطار الحالي للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وبالتالي قبول الفرضية الأولي.
- أوضحت الدراسة وجود تباين في أسباب اقتناء العملات الرقمية المشفرة والحصول عليها وفقا لطبيعة نشاط المنشأة وجوهر استخدامها وهذا التباين يؤثر على النموذج المحاسبي المستخدم للمحاسبة عنها، وعليه يتم قبول الفرضية الثانية.
- قبول الفرضية الثالثة والتي تقضي يوجد تأثير للقياس والإفصاح المحاسبي عن العملات الرقمية المشفرة علي جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن الإفصاح عن العملات الرقمية المشفرة يوفر معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين.

ثانيًا: التوصيات:

بعد استعراض مشكلات القياس والاعتراف للعملات الرقمية في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يقدم الباحثان التوصيات التالية:

- العملات الرقمية لها تأثير على بعض المفاهيم والفروض المحاسبية المستخدمة في بيئة الأعمال التقليدية والامر يتطلب مراجعتها واعادة النظر فيها لتواكب البيئة الرقمية.
- المعالجات المحاسبية للعملات الرقمية تحتاج إلى مزيد من الدراسات والبحوث من رواد الفكر المحاسبي والجمعيات المهنية والجامعات للوصول إلى نماذج متفق عليها.
- على الجهات المعنية وضع لوائح وقوانين تحكم وتنظم التعامل في العملات الرقمية المشفرة.
- إصدار معيار محاسبي دولي أو ارشاد محاسبي ينظم المعالجات المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الباحوث عبد الله بن سليمان "النقود الافتراضية مفهومها وانواعها واثارها الاقتصادية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد (١) يناير ٢٠١٧م.
- الجعبري، مجدي "الاستثمار في العملات الرقمية - مخاطر وافاق، دار فكرة للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٢٠.
- الزعابي، عبد الله ناصر عبيد "التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الاماراتي والمقارن" رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٨.
- الصيرفي، محمد "التجارة الإلكترونيّة" طبعة أولى، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع - ٢٠٠٥ .
- النعيمي، مثني وعد الله يونس "البتكوين نظام الدفع الإلكتروني (الند للند) وحكمه في الشريعة الإسلامية" نسخة إلكترونية، ٢٠١٨.
- أحمد، منير ماهر "التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، مجلة بيت المشورة، قطر، عدد أبريل ٢٠١٨.

- شحاته، محمد موسي "محددات الإفصاح المحاسبي عن العملات الرقمية كمرتكز لتعزيز القيمة السوقية لأسعار الأسهم بالبيئة المصرية - بين واقع الهيمنة الرقمية وغياب الأطر المحاسبية" المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية كلية التجارة جامعة مدينة السادات - مصر - المجلد الثالث عشر - العدد الثاني - مارس ٢٠٢٢.
- عبد التواب، محمد عزت "مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) دراسة نظرية ميدانية" كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، المجلد ٢٣، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٩.
- عبد الرحمن، زينب خلف "أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن العملات الافتراضية المشفرة على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة بني سويف - مصر، العدد الأول ٢٠٢٣.
- عبده، أحمد عبد الله خليل "المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحول الرقمي - دليل تطبيقي وميداني في بيئة الأعمال المعاصرة"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية، كلية التجارة جامعة دمياط، مصر، المجلد الثالث، العدد الثاني، الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٢.
- محمد، كريمة حسن محمد، إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي والضريبي للعملات الرقمية مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة طنطن، مصر، العدد الثاني ديسمبر ٢٠١٩.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/517116.
- https://bit-chain.com/2018/11/18/.
- https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/cryptocurrencies/tadawol-alomlat-alraqamiya.
- https://ar.cointelegraph.com/bitcoin-for-beginners/what-are-cryptocurrencies.
- https://democraticac.de/?p=58064.
- https://www.bitcoinnews.ae/.